

اللغة العربية في المجتمع والمؤسسة التعليمية (الفصحى والعامية وتعزيز الهوية - مرحلة التعليم الأساسي أنموذجاً)

د. عليّ أحمد أحمد الرّمّاح - قسم اللغة العربية
جامعة ليبيا المفتوحة - ليبيا.

مشكلة البحث:

لا ينبغي النظر إلى الازدواج اللغوي بين العامية والفصحى على أنه صراع إلا إذا بلغ درجة الطغيان والتأثير السلبي ، فالصراع بين العامية والفصحى - كما هو منظور اليوم- ظاهرة لغوية طبيعية في جميع اللغات التي تتحدث بها دول العالم ، فالعامية تمثل ازدواجية لغوية تسير جنباً إلى جنب مع الفصحى ، بل وتبلغ درجة الطغيان والغلبة على الفصحى ، وهي التي يستخدمها السواد الأعظم من الناس، في التواصل، والمعاملات اليومية...، في الوسط الاجتماعي بشكل عام (البيئة المجتمعية)، وفي (المؤسسات الرسمية) بشكل خاص، وفي وسائل التواصل الاجتماعي، ووسائل الإعلام المرئي والمسموع والمقروء؛ نتيجة لعدة عوامل واعتبارات فرضت هذا الازدواج، تاريخية، وجغرافية، واجتماعية، وثقافية... قال أبو سعيد السيرافي: "معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك، وإن زاغ شيء عن هذا النعت فإنه لا يخلو من أن يكون سائغاً بالاستعمال النادر والتأويل البعيد، أو مردوداً لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم. فأما ما يتعلّق باختلاف لغات القبائل فذلك شيء مسلمّ لهم ومأخوذ عنهم"⁽¹⁾، ويقول الجاحظ: "وكذلك إذا سمعت بنادرة من نوادر العوام، وملحة من ملح الحشوة والطغام، إياك وأن تستعمل فيها الإعراب، أو تتخير لها لفظاً حسناً، أو تجعل لها من فيك مخرجاً سرياً، فإن ذلك يفسد الإمتاع بها، ويخرجها من صورتها"⁽²⁾، وحسبنا في هذا المقام التسليم بأنّ الفصحى "عاشت مع اللهجات جنباً إلى جنب ، ومن الطبيعي أنّ كلّاً منهما عبّرت عن مشاعر وأفكار من نوع خاص، فاللهجات المحلية استعملت قديماً وحديثاً في شؤون الحياة العادية من المثقفين وغير المثقفين"⁽³⁾.

ولكن الجانب الخطير الذي يجسّد عقدة الصراع هو انتقاله إلى الأوساط التعليمية التي تمثل الفصحى ، ويرجى منها تحقيق التوازن بين اللغتين حدّاً أدنى،

تأثير الازدواج اللغوي، والصراع المحتدم بين العامية والفصحى في الأوساط التعليمية أمرٌ غير مقبول، فإنَّ أخوف ما يُخاف من ذلك أن يبلغ طغيان العامية في هذه الأوساط مدها- وهو قد طغى بالفعل - وبالتالي يؤدي هذا الازدواج إلى إفقار وانسداد في طرق التطور اللغوي؛ نتيجة حتمية لكل صراع.

والأوساط التعليمية هي البيئة التي يُرجى منها تحقيق حدٍّ أدنى، وهو تخفيف حدة الصراع بين العامية والفصحى في أوساط المجتمع عامة، وفي المواطن التي ينبغي استعمال الفصحى فيها كوسائل الإعلام المختلفة، والدوائر الحكومية والوظيفية الرسمية في الدولة، والمنتصر في هذا الصراع إلى حدٍّ مخيف هو العامية. وهي أيضا التي يرجى منها تحقيق حدٍّ أقصى، وهو الرقيّ باللغة العربية الفصحى والنأي بها عن الصراع ووضع استراتيجيات أخرى فوق كونها الأصل والهوية، ترغّب المتعلمين وتحفّزهم إلى الاهتمام بها، بشكل يعزّز مكانتها في المجتمع وعلى المستوى العالمي، وهذا لا يتحقق إلا إذا كانت اللغة السائدة الخالصة في الأوساط التعليمية وفي المستويات الإدارية والتعليمية كافة هي اللغة الفصحى، وهو ما لم يتحقق؛ لأسباب متعددة، سيجاول هذا البحث تسليط الضوء عليها واستجلائها من خلال الموضوع الذي سيتناوله، والإجابة عن التساؤلات المطروحة حول هذه القضية، ومن خلال مطالبه وما يندرج تحتها من مباحث .

تساؤلات البحث:

- ما مواطن الصراع بين العامية والفصحى في المجتمع؟ وما مدى تأثيرها في الأوساط التعليمية؟
- ما الأوساط التعليمية؟ وما طبيعة الصراع اللغوي فيها؟ هل هو صراع طبيعي، أم مكتسب، أم مفتعل، أم جميع ما ذكر؟
- ما العوامل والأسباب التي ولدت الصراع اللغوي في الأوساط التعليمية؟ ولماذا تغلبت العامية على الفصحى فيها؟
- من أين نبدأ في معالجة هذا الصراع؟ وكيف؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق التالي:

- 1- رصد مواطن الصراع اللغوي في المجتمع، وبيان أهميته، وخطورة، وحساسية الأوساط التعليمية منها.

- 2- الوقوف على طبيعة الصراع اللغوي بين العامية والفصحى في المؤسسة التعليمية، في مرحلة التعليم الأساسي وتشخيصه، وبيان إلى أي مدى وصل.
- 3- فحص الواقع التعليمي، واستجلاء المجالات اللغوية التي يمكن أن تبرز من خلالها اللغة الفصحى، وبيان مدى وجودها وتفعيلها من عدمه في البيئة التعليمية، وأثار ذلك في غلبة العامية على الفصحى، أو العكس.
- 4- إحياء مجالات النشاط اللغوي في المؤسسة التعليمية.
- 5- اقتراح الحلول، ووصف العلاج.

المطلب الأول - اللغة العربية الفصحى والعامية في الأوساط الاجتماعية:

المسمى المناسب الذي يجمع الفصحى والعامية هو (الثنائية اللغوية) على حدّ من رأى أن مفهوم الثنائية اللغوية يعني : وجود مستويين مختلفين في اللغة الواحدة ، المستوى العامي والمستوى الفصيح (4) ، تماماً كالذي عندنا نحن العرب ، فنحن نتكلم بلغتين :

إحدهما : محليّة : وهي ما نطلق عليها(عامية) ، وتستخدم في التواصل بين أفراد المجتمع المحلي خارج نطاق المجال الرسمي ، وهي لغة محادثة أكثر منها كتابة. والأخرى : (رسمية) : وهي ما نطلق عليها (فصحى) وهي لغة محادثة وكتابة في الشؤون الرسمية.

يقصد بالأوساط الاجتماعية هنا : الفضاءات الواقعة خارج منظومة المؤسسات الرسمية التعليمية ، في جانب علاقتها باللغة وتعلمها وتأثرها سلباً أو إيجاباً ، وتأثيرها في النشء قبل التحاقهم بالمدرسة ، وأهم ما يحكم هذه الأوساط : الوضع اللغوي العام وتأثيراته ، ومدى استعمال اللغة في المجتمع . ويقصد بالوضع العام : ثقافة المجتمع اللغوية، مجالات استخدام اللغة في المجتمع، توفر وسائل الاتصال والتطور التكنولوجي ونصيب اللغة في استعمالاتها، وضع القراءة والقرّاء، والكتابة والكتّاب...

أولاً - طبيعة الاستعمال اللغوي في الأوساط الاجتماعية : اللغة كائن حي يتطور بتطور المجتمعات، بل اللغة والمجتمع وجهان لعملة واحدة، فلا مجتمعات من دون لغات ولا لغات من دون مجتمعات، ولا تطور لغوي من دون تطور اجتماعي والعكس صحيح، فهي وسيلة التفاعل الاجتماعي بين بني البشر، واللغة ظاهرة معقّدة، وأحد أوجه التعقيد فيها أنّها لا تكتسب في معزل عن الحياة والظروف والتطورات الاجتماعية، وما نراه اليوم من تعليم للغة في مؤسساتنا التعليمية هو جزء مستخدم إيفاء لمتطلبات تعليمية وظيفية محددة ومعينة، تغيب عنه كثير من الاستراتيجيات التي لا وجود لها في المجتمع،

وهو فوق ذلك غير ذي جدوى إذا اصطدم مع واقع لا يدعم اللغة فقد فيه الوسط الاجتماعي روافد التطور اللغوي وتحقيق التوازن بين اللغتين؛ لذلك رقي اللغة وتطورها لا يكون مستهدفا بذاته إنما يتحقق تلقائيا في تواز مع تطور المجتمع في مناحي الحياة المتنوعة، فاللغة هي ماء الحياة لكل ركن من أركان المجتمع، فما من تطور إلا واللغة أساسه، وتتحدد قيمة اللغة في المجتمع وتطورها بوظائف استعمالها فيه، وبعلاقة المجتمع بعضه ببعض وترابطه، ومدى استعمال التقنيات المتطورة في المجالات اللغوية الاجتماعية، وتوفر مجالات استخدام اللغة فيه، وفوق ذلك لا ينبغي تجاهل العوامل والاعتبارات الأخرى التي فرضت هذا الازدواج، التاريخية، والجغرافية، والاجتماعية، والثقافية. فالقدمى أدركوا مبكرا ما أثبتته العلم والوسائل الحديثة من نتائج اليوم، ولكنهم لم يملكوا الوسائل التي تثبت ما ذهبوا إليه، ولهم عذرهم في ذلك، إذ المشكلة لم تكن مستقلة إلى الدرجة التي عليها اليوم. فهذا ابن جني قال: "اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم"، وهذا (فردينايد دي سوسير) يعرفها: بأنها " ظاهرة اجتماعية كونها نظام من الإشارات والرموز التي يستخدمها الإنسان للتعبير عن مجمل أفكاره" (5) فالأصوات التي تحقق أغراض الناس تعد لغة. وقال أبو سعيد السيرافي: "معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقنضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب في ذلك وتجنّب الخطأ من ذلك، وإن زاع شيء عن هذا النعت فإنه لا يخلو من أن يكون سائغا بالاستعمال النادر والتأويل البعيد، أو مردودا لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطرتهم. فأما ما يتعلّق باختلاف لغات القبائل فذلك شيء مسلم لهم ومأخوذ عنهم" (6) ويقول الجاحظ: "وكذلك إذا سمعت بنادرة من نوادر العوام، وملحة من ملح الحشوة والطعام، فإياك وأن تستعمل فيها الإعراب، أو تتخير لها لفظا حسنا، أو تجعل لها من فيك مخرجا سريا، فإن ذلك يفسد الإمتاع بها، ويخرجها من صورتها" (7)؛ وحسبنا في هذا المقام التسليم بأنّ الفصحى عاشت مع اللهجات جنبا إلى جنب، ومن الطبيعي أنّ كلاّ منهما عبّرت عن مشاعر وأفكار من نوع خاص، فاللهجات المحلية استعملت قديما وحديثا في شؤون الحياة العادية من المثقفين وغير المثقفين" (8)؛ لذلك لا ينبغي النظر إلى الازدواج اللغوي بين العامية والفصحى في المجتمع على أنّه صراع إلاّ إذا بلغ درجة الطغيان والتأثير السلبي. من هنا ندرك أنّ محاولة عزل إحدهما عن الأخرى، أو ادّعاء خطر العامية ووجوب القضاء عليها، عمل فاشل مناف للطبيعة، لأنه لا يمكن عزل العامية عن سياقاتها الاجتماعية، وتوزيعاتها الإقليمية، لا يمكن فصلها عن طبيعة الأفكار، والأشياء،

والمتكلمين والمستمعين... وهذا ما ذهب إليه علماء اللغة، ومنهم فيرث فالكلام عنده" ليس ضرباً من الضوضاء يلقي في فراغ، وإنما مدار فهم الكلام والقدرة على تحليله، يقع في إطار اجتماعي معيّن، له عناصره المتكاملة والضرورية في عملية الفهم والإفهام".

كذلك من المبالغة الزعم بإمكانية إنهاء الثنائية لصالح الفصحى، استناداً إلى واقع ومكانة العامية حتى في المجتمعات التي تحقق لغتها الفصحى أو العلمية غلبة وشيوعاً في العالم⁽⁹⁾.

أمثلة عن طبيعة العامية في المجتمع الليبي، وعدم خروجها في الغالب عن الفصحى، وأثر ذلك في تسهيل التعامل مع مشكلة الثنائية في الأوساط التعليمية:

معظم الألفاظ العامية في المجتمع الليبي إما عربية فصيحة، وإما محرّفة تحريفاً قليلاً؛ لذلك يكون من السهل فهمها ومعرفة دلالاتها ومعانيها، وتصحيح المحرّف ورده إلى الأصل الفصحى، وهذه أمثلة من باب التمثيل لا الحصر ننتبئ من خلالها مظاهر التغيير عن الفصحى ودرجة التقارب بينهما:

1. **تخفيف الهمز⁽¹⁰⁾**: وهو لا يعد تحريفاً بقدر ما هو ظاهرة لغوية قديمة في اللغة العربية، فهناك قبائل عربية تخفف الهمزة وتسهلها، وأخرى تحذفها، وهي ظاهرة تقرّها قوانين اللغة العربية الفصحى، من ذلك في اللهجة الليبية كلمات مثل: (جيت) مخففة عن (جئت)، و(ريت) مخففة عن (رأيت)، و(قرت) مخففة عن (قرأت)، وهي كما ترى واضحة ومفهومة...

2. **النحت**: كلمة واحدة مكونة من عدة كلمات، مثل: (شحالك؟) بمعنى (كيف حالك؟)، و (شن درتلنا؟) أي (ما الذي عملته لنا؟) (قدّاش؟) بمعنى (بقدر كم؟) الاستفهامية، و(إحداش) بمعنى (أحدَ عشرَ). وهي كما ترى قريبة وواضحة...

3. **الإدغام**: وهو إدخال الحروف بعضها في بعض، مثل: (مدّلي) بمعنى (امدّد لي)، و(رديت) بمعنى (ردّدتُ) و(مديت) بمعنى (مدّدتُ)، وهو ما يفيد الاختصار، وفي الفصحى نجد ذلك، وهناك لا فرق بين الاستعمال العامي والفصحى إلا قليلاً...

4. **القلب**: المكاني، أو قلب حرف بدل آخر، وهو كثير في العامية والفصحى على حدّ سواء، من ذلك في العامية (أنا اعماك) بمعنى (أنا معك)، و(معلقة) بدلاً من (ملقعة)، و(قعمز) بمعنى: جلس، والأصل في الفصحى (قعفز)⁽¹¹⁾ الاختصار: قولهم للقادم إليهم من سفر، أو لكل من يحل عليهم في بيوتهم (وين جيت؟) ولفظها بالفصحى (أين جئت؟) ولم يكن قصدهم عن المكان الذي جاء إليه. إنما هي اختصار لسؤال طويل:

(كيف حالكم متى جئت إلينا، أو وقد جئت إلينا، أو عندما جئت إلينا؟) والقصد من ذلك الاطمئنان عليه وقد قطع مسافة وتجاوز أخطارا وانقطع مدة. ثم صارت بعد ذلك تطلق على السؤال عن الحال عامة، مثلها مثل (كيف حالكم؟).

ثانيا - واقع الاستعمال اللغوي في الأوساط الاجتماعية:

الوضع اللغوي في المجتمع الليبي يسير عبر منحيين: المنحى الأول: (الشفهي)، أو جانب المحادثة، والتلقي، وأهم الفضاءات اللغوية في هذا المجال: الأسرة، والمحيط الاجتماعي، والوضع العلمي والثقافي السائد، وما يكتنفه من ظروف، وعلاقات، وعادات، واتجاهات، وميول، واللغة السائدة في المجتمع الليبي في هذه الفضاءات هي اللغة المحلية العامية... ومع ما ساد دول المغرب العربي من ثنائية وتعددية حتى في اللهجات بسبب الاستعمار وبسبب الهجرات التي مزجت بين العربية والأمازيغية، فمثلا في الجزائر تمثل الأمازيغية اللغة الثانية بعد العربية وهي تدرس في المدارس، كذلك أثر الفرنسية ما يزال كبيرا إلى درجة أنها تمثل ازدواجية مع اللغة العربية، وعندهم أن اللغة العربية لا تتطابق مع اللغة المحلية⁽¹²⁾ وعلى المستوى الأفريقي تجد الازدواج اللغوي على أشده بسبب تغلغل الاستعمار الفرنسي والإنجليزي والإسباني والبرتغالي وفرض لغات هذه الدول على المجتمع الأفريقي وهذا على حساب تهميش اللغة المحلية وتغييبها⁽¹³⁾ إلا أن المجتمع الليبي ومع اتساع الرقعة الجغرافية وانقسام البلاد إلى أقاليم ظل متماسكا إلى يومنا هذا، ولم تصل الفوارق اللهجية البسيطة فيه إلى درجة الاستقلالية عن بعضها البعض، ولم تتأثر الفصحى باللغات الأخرى، وبقيت الأمازيغية ولغة الطوارق إلى يومنا هذا لا يتكلم بها العرب ولا يفهمون رموزها، وبسبب قلة المتكلمين بها، لم تشكل عائقا أمام التواصل الاجتماعي بين العرب والأمازيغ والطوارق بسبب اندماج الأقليات في المجتمع العربي إلى درجة تمكنهم من فهم العامية في المجتمع الليبي مع ما تحويه من اختلافات طفيفة بين الأقاليم الثلاثة، وتخلص المجتمع الليبي من تأثير اللغات الأجنبية والثقافات الغربية العابرة للحدود والغازية للثقافات واللغات المحلية، وظلت الأمازيغية ولغة الطوارق إلى يومنا هذا مستعملة في نطاق ضيق جدا فيما يخص من يتكلم بها، كذلك لغة المجتمع الليبي خالصة من الازدواجية اللغوية، إلا من بعض المصطلحات الطليانية التي صارت في حكم المعرب، وهي مقتصرة على بعض الأشياء والأدوات الصناعية التي فرضها الطليان خلال استعمارهم لليبيا واستعملها الليبيون، وصارت في حكم المعرب، مثل الأدوات المنزلية (الكوجينة، الكشيك، الفركيطة، بالكونة، مرشابيدي، بانيو، قرنيبول،

كانتيرة، بريزة، تاكو، لواندينو ...) وقطع غيار السيارات، مثل: (الترسمسيوني، فرينو، فريسيوني، فلييتشة، برفانفو، رادياتوري...)، وغيرها كثير، وهي لا تعدو كونها مصطلحات تتخلل الجملة العربية، وليست من أساسيات تكوينها، وهذا مفروض الاستعمال بحكم التخلف الصناعي في المنطقة العربية عامة وفي ليبيا خاصة وهيمنة الواردات الغربية. ولا يمثل ذلك من الأزواج اللغوي شيئاً.

والواقع اللغوي في المنحى الشفوي أو المحادثة في الوسط الاجتماعي الليبي يرتكز على المناخ الأسري وعلى مستوى العلاقات الاجتماعية الأخرى الأقربين، والأصدقاء، وهو واقع نظيف يرتكز على اللغة العامية المحلية الخالصة وألفاظها في غالبها عربية فصحة محرقة قليلاً عن الأصل فيما تقتضيه المحادثة بالعامية من حذف وقلب وتخفيف، فالمجتمع الليبي مجتمع مغلق ومحافظ إلى حد كبير على لغته المحلية ولا يستعمل غيرها أثناء المحادثة.

ومع فقر البيئة في الأوساط اللغوية الأخرى المحلية مثل: المنتديات الثقافية، والمسرح، والتمثيل، ووضع الكتاب والمكتبات، والعزوف عن القراءة والكتابة ... كانت اللغة العامية هي السائدة والغالبة اجتماعياً

المنحى الثاني : (التحريري) أو جانب الكتابة، والتعامل مع النص (القراءة والتحليل والفهم)، وأهم الفضاءات اللغوية في هذا المجال، الموارد العلمية والثقافية ومجالاتها المتنوعة من مكتبات، وقنوات، ونشاطات، وفي هذا الجانب هناك فقر كبير على مستوى المصادر وتنوعها، وعلى مستوى الوضع المادي والنفسي في المجتمع الليبي، وهذا تولّد عنه عزوفاً كبيراً عن القراءة، وعن الاهتمام بالفضاءات الثقافية المتنوعة وهي مصادر رئيسة للتنمية اللغوية على المستوى المحلي والرسمي، أمّا عن القنوات الحديثة، فتبرز هنا (قنوات التواصل الاجتماعي الإلكتروني) فقد تفاعل

معها الجمهور بكل أطيافه، فهي فضاءات تمثل حقلاً لغوياً خصباً مهماً ونشطاً، ومع أنّ نشاط النشء في هذه الفضاءات يكون محدوداً إلا أنّهم يتأثرون بالمحيط تأثراً كبيراً، ويتحقق عن طريق النشاط اللغوي الثنائي العامي والفصيح في أرقى صورته، وتُستعمل اللغتان فيه في أسلوب الكاتب الواحد تدرجاً من المزج والخلط إلى التفريق بين اللغتين، واختيار ما يسمح به المقام، كذلك الأمر لدى القارئ المتلقي، وأجمل ما في ذلك أنه هو نفسه الكاتب المرسل، حيث صار دقيقاً في التعامل مع اللغة العامية، وكذلك الفصحى من خلال القراءة والتعليق والرد، على موضوعات متنوعة، وكوّن من خلال هذه الفضاء قاموساً لغوياً مزدوجاً جيداً يتنامى يوماً بعد يوم.

وهنا تبرز قنوات التواصل الاجتماعي رافداً جديداً لاستخدام اللغتين، حيث تسير الثنائية اللغوية عبره في وتيرة واحدة مندمجة، أو في وتيرة مستقلة تسير اللغتان عبرها في خطين متوازيين بحسب القضية والموضوع المطروح، فما يستدعي الفصحى يستبعد فيه العامية وما يستدعي العامية تستبعد الفصحى فيه، وصار من الطبيعي استعمالها في مناحي الحياة المتعددة، فهي العامل المهم الذي حقق التوازن بين اللغتين، وقرب المسافات بينهما، وأتاح للقارئ سبل التعامل معهما، بل وفرض عليه التعامل مع هذه وتلك... والمهم في ذلك مساحة حرية ممارسة النشاط اللغوي الاجتماعي، وخلو الفضاء من القيود والضوابط المنفردة التي يفرضها التعليم الإلزامي، وقنوات التواصل أزالَت الخوف وبيدَّت التخويف والتهويل من الثنائية،

المطلب الثاني - اللغة العربية الفصحى والعامية في (مرحلة التعليم الأساسي) (الطبيعة والأهمية):

1- مرحلة التعليم الأساسي: يتناول هذا المطلب: الانتقال من البيئة الخارجية (بيئة الثنائية اللغوية) إلى البيئة الداخلية (بيئة اللغة الفصحى)، وتدرج المنهج اللغوي عبر المرحلتين الأساس والمتوسطة، فالأوساط التعليمية هي المناخ الرسمي لممارسة اللغة العربية الفصحى، وهي المسؤولة عن الفضاءات الرسمية المستقبلية فضاءات ما بعد التعلّم، التي سيمارس فيها الخريجون العمل الوظيفي الرسمي، وكذلك كل عمل يستدعي اللغة، ويفرغون مدخلاتهم اللغوية في المجالات العملية المنوطة بهم. ويضع هذا البحث فرضية أنّ الثنائية اللغوية بين العامية والفصحى ظاهرة انتقلت من البيئة الخارجية (المجتمع) إلى البيئة الداخلية (المدرسة)، وبالتالي المجتمع هو المسؤول عن هذه الظاهرة، والمدرسة يقع على عاتقها التعامل معها، وفق مهامها وواجباتها، ومن خلال الخطط والمناهج اللغوية التي تستهدف تقويم الألسن قراءة وكتابة وتعبيراً باللغة الفصحى بدل العامية. بعيداً عن التهويل من العامية وهو ما يتناقض مع الواقع الاجتماعي، فمن الواجب المنوط بالمؤسسة التعليمية عبر مراحلها التصاعديّة التراكمية أن تولّد لدى المتعلمين مقدرة على استعمال الفصحى مشافهة وكتابة، وأن تحقق التوازن بينهما، والقدرة على استعمال الفصحى في مجالاتها ومقاماتها المناسبة في المدرسة، وبعد إنهاء المراحل التعليمية في المؤسسات ذات العلاقة باللغة، ومن أهمها المؤسسات الحكومية والثقافية؛ إذ الثقافة إلى جانب التعليم تتحمل الشق الثاني من المسؤولية اللغوية، وأهم هذه المؤسسات: الإعلام والثقافة، والدوائر الدبلوماسية الحكومية، والوظائف الأخرى الرسمية في الدولة ذات العلاقة باللغة... والأوساط التعليمية في

المجال اللغوي يرحى منها تحقيق حدّ أقصى ، وهو الرقيّ باللغة العربية الفصحى ، ووضع الأسس التي ترعّب المتعلمين وتحفّزهم إلى الاهتمام بها، بشكل يعزّز مكانتها في المجتمع وعلى المستوى العالمي. وبما أنّ لغة هذا المطلب يغلب عليها أنها اللغة الفصحى لذلك ستبرز من خلال كل مرحلة تعليمية في جانبين :

الأول - طبيعة مرحلة التعليم الأساسي وموقع اللغة فيها :

الثاني - واقعية استعمال اللغة في هذه المرحلة:

الأهمية : مرحلة التعليم الأساسي هي المرحلة التالية لمرحلة التمهيد (الروضة)، تبدأ من الصف الأول الابتدائي وتمتد حتى الصف التاسع (ثلاثة إعدادي)، أي مدتها 9 سنوات، وتنقسم إلى شقين: ابتدائي وإعدادي، الابتدائي (1-6)، والإعدادي: من (7-9). وهذه المرحلة تمثل الأساس، وتشغل الفضاء الأهم والأخطر، وعليها تعتمد المراحل اللاحقة سلباً أو إيجاباً؛ إذ يفترض أن يأتي النشء وليس في جعبتهم إلاّ ذلك القدر من لغة المشافهة التي تتناسب وسنّهم، وطبيعة مجتمعهم، والبيئة وطبيعة الحياة التي يعيشون في محيطها الأسري والمجتمعي الضيق، والمستوى التعليمي والثقافي المحيط بهم، والذي لا شك يصل مدى الثنائية اللغوية فيه إلى غلبة اللهجة العامية على الفصحى، وتتلقى المدرسة هؤلاء النشء لتبدأ في تعليمهم اللغة الفصحى كتابة وتهجياً وقرأة، وتعليم التلاميذ اللغة العربية في هذه المرحلة أمر ميسّر؛ لأن أثر العامية فيهم ما يزال في بدايته، وما يزال محدوداً، كذلك مساحة الدرس اللغوي فيها واسعة ولا يوجد من المواد الأخرى ما يزاحم اللغة.

طبيعة المرحلة التعليمية وموقع اللغة فيها : تركّز هذه الجزئية من البحث على رسم سياسات النظام التعليمي المناسبة التي يجب أن يخطط لها وينفّذ في هذه المرحلة، بالاستفادة من أفضل الأنظمة التعليمية الناجحة والرائدة في العالم في التعليم، وتمثل اللغة الجانب الأكبر من اهتمامات هذه المرحلة فإنّ النظام التعليمي فيها سيؤثر حتماً إيجاباً أو سلباً في عملية تعلّم اللغة الفصحى واستعمالها داخل الوسط التعليمي وخارجه، وهذه خلاصة التجربة الفنلندية التي كان لها نظام تعليمي ناجح حقق الريادة، وأخذت به دول كثيرة لإصلاح نظامها التعليمي، وحققت نجاحاً كبيراً⁽¹⁴⁾ نلخصها في التالي

1. توافر العناصر الكفوة على المستويين التشريعي والتنفيذي في الحكومة، وإداراتها.
2. التنمية البشرية والاقتصادية المنتظمة، التي تضمن دخلاً مناسباً للفرد في المجتمع.
3. ترشيد الإنفاق.

4. التخطيط المناسب والصرامة في التنفيذ.
5. التعليم أساس الاستثمار في رأس المال البشري .
6. اختيار المعلمين الأكفاء ومن حملة الشهادات العليا في هذه المرحلة وتدريبهم وتطويرهم مجاناً.
7. اعتماد نظام معلم الفصل خلال المرحلة الابتدائية في شقها الأول (6-1).
8. المؤهل التربوي شرط أساس في معلمي الشق الأول (6-1)، والتخصص شرط أساس في معلمي الشق الثاني(7-9).
9. توظيف التكنولوجيا في التعليم.
10. عدم تجاوز الحد المناسب للتلاميذ في الفصل الواحد (16) تلميذاً.
11. قياس تطور التعليم وفق المؤشرات العالمية (مؤشر التطور الاجتماعي).

المنهج اللغوي المناسب ووسائل تنفيذه :
 هناك فرق بين المنهج والمقرر، فالمنهج أعم وأشمل، والمقرر جزء من المنهج، وهناك تعريفات كثيرة للمنهج وفق المنظور الحديث، والمختصر منها: "كل الخبرات التي تقدمها المدرسة في عملية التدريس"⁽¹⁵⁾ ففي الجانب اللغوي يشمل: الجوانب المعرفية (المقرر)، والوسائل، والأنشطة اللغوية، والمهارية ذات العلاقة باللغة، ومنها التمثيل، والمسرح، والمسابقات، والحوارات، والمناظرات، والإذاعة، والمكتبة، وكتابة النصوص القصصية، وما له علاقة بالجوانب السلوكية والوجدانية... أمّا المقرر المدرسي، أو المنهج بالمفهوم القديم، فهو يعني: "المواد الدراسية، أو المقررات، أو المعلومات، والحقائق والمفاهيم، التي تعمل المدرسة على إكسابها للتلاميذ"⁽¹⁶⁾

إذن، المنهج في مرحلة التعليم الأساسي منظومة متكاملة تحتوي الجوانب التربوية والسلوكية، التي تشجع المتعلم وتحفزه وتهيئه للتعلّم، وإلى بناء علاقة جيدة بينه وبين البيئة المدرسية الجديدة، ويعدّ التلميذ للاستقبال والتفاعل الجيد، ويسعى المنهج إلى توظيفها بمرونة خلال تنفيذ المقرر اللغوي، والجانب اللغوي في منظومة المنهج يمثل الاهتمام الأكبر: لغة الكتابة، والتهجّي، والقراءة، لغة الفكر، والتعلّم، وهو في الشق الأول من هذه المرحلة يمثل الأساس في التحصيل اللغوي، الذي يترتب عليه التحصيل العلمي في المواد الدراسية المختلفة في الشق الثاني من التعليم الأساسي وفي المراحل اللاحقة، لذلك لا ينبغي السماح لأي تلميذ أن ينتقل من صف إلى آخر أو من مرحلة إلى أخرى دون أن يتقن مهارات اللغة: الاستماع، والحديث، والقراءة، والكتابة.

وبالقدر الذي تمثل فيه هذه المرحلة القاعدة والأساس اللغوي، فإنها المنطلق إلى بناء علاقة متينة ووثيقة بين اللغة العربية والمواد الدراسية الأخرى، من هنا يأتي دور الوسائل، والأنشطة اللغوية الأخرى التي تعزّز استعمال الفصحى في الوسط التعليمي، وكل ما من شأنه أن يسهل عملية تعلّم اللغة، لا في البرنامج التعليمي فحسب، بل حتى أثناء تواصل المتعلمين فيما بينهم في محيط المدرسة بشكل عام.

وإذا لم تراع الأبعاد المنهجية في جوانبها التربوية والسلوكية والإجرائية، والتي تهئّئ المناخ الملائم لتعلّم اللغة؛ فإنّ مشكلات كثيرة ستقع وتكون عائقا أمام تعلّم اللغة الفصحى واستعمالها الاستعمال الأمثل، وهي ذلك الكيان المهم والمعقد في حياة البشر، لعلّ أخطرها طغيان العامية عليها في الأوساط التعليمية إلى درجة أصابت القراءة والكتابة والتفكير في مقتل (17).

يرى الباحث أنّ هذه الأبعاد المنهجية هي الأساس في مشكلة تعلّم اللغة، والمفتاح في قضية الثنائية اللغوية وطغيان العامية على الفصحى في الأوساط التعليمية. **المطلب الثالث - واقعية استعمال اللغة في مرحلة التعليم الأساسي:**

الواقع اللغوي في هذه المرحلة هو نتاج عاملين مؤثرين: الأول: الوضع العام في ليبيا (اجتماعي، سياسي، اقتصادي). الثاني: الوضع الخاص (منظومة التعليم).

أولا - واقع النظام التعليمي فيها تحت وطأة (الوضع العام) وأثر ذلك في الصراع اللغوي: الوضع العام خلال العقود السابقة عامة، وبشكل مهوّل خلال العقد الأخير من (2011-2021) خاصة، اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وأمنيا ألقى بثقله بشكل خاص على المعلم والطالب، إضافة إلى استمرار بقية المنظومة التعليمية على ما هي عليه، فالوضع لا يسمح بالتغيير ولا بالتطوير، بل على العكس من ذلك فقد دمّرت كثير من البنى التحتية بفعل آلة الحرب، وكثير من المدارس لم تباشر التعليم، والتي باشرت كان التعليم فيها معلولا منقوصا، ورحّل كثير من التلاميذ إلى السنوات التالية دون أن يتلقوا من الدروس شيئا، من هنا وئد الأساس في مهده، وضاعت الحلقة اللغوية الأولى في طريق ترسيخ اللغة العربية الفصحى.

ثانيا - واقع النظام التعليمي فيها تحت وطأة (الوضع الخاص) وأثر ذلك في الصراع اللغوي: النظام المتبع في أغلب الأوساط التعليمية في ليبيا في مرحلة التعليم الأساسي، هو : نظام معلم المادة، ويعنى هذا النظام بإعداد المعلم إعدادا خاصا في مادة من المواد التعليمية يقوم بتدريسها بعد تخرجه في مرحلة التعليم الأساسي من الأول إلى التاسع. والنظام الآخر هو نظام الفصل وهو غير معمول به حاليا في التعليم الأساسي

في شقه الأول في ليبيا، ونظام الفصل يعني أن يعد المعلم إعدادا يؤهله لتدريس جميع مواد التعليم الأساسي من الأول إلى السادس، والغريب أن الأخير له قسم خاص في كليات التربية في الجامعات الليبية، وتبرز أهميته من خلال عدة خصائص نلخصها في التالي:

1. أنه يمكن المعلم من معرفة تلاميذه حق المعرفة، ومتابعة سلوكهم اللغوي، وتشخيص أوضاعهم، وبالتالي التحكم في طرق وسبل التعامل معهم، وتنظيم الصف تنظيماً شاملاً طويل الأمد، وبالتالي يتمكن من مادته العلمية، ووسائله التعليمية، ومتابعة تلاميذه لغوياً في جميع المواد، وتنظيم الزمن والموازنة بين المواد.
2. التمكن من تبسيط المعلومة، وشرح الغامض والمعقد.
3. استخدام الوسائل وتنويعها وفق المقام.

ومع هذا أهمل هذا النظام، والسبب الرئيس في ذلك هو تكّس معلمي المواد في المدرسة الواحدة؛ نتيجة لاضطراب التخطيط واختلال قاعدة العرض والطلب، لا يطبق في واقع الحال، ونظام معلم المادة أسهم بدرجة كبيرة في ضعف مستوى التحصيل اللغوي.

وفي تقرير صدر عن التنافسية العالمية في مجالات متعددة سنة 2010، أظهرت نتائج التقرير في جانب التعليم الابتدائي أن ليبيا تحصلت على الترتيب (128) من مجموع (139 دولة)، والأخيرة على مستوى الدول العربية، كذلك تناول التقرير نوعية النظام التعليمي والتي تحصلت فيه ليبيا في العام الدراسي 2009-2010 على الترتيب الأخير عالمياً وعربياً⁽¹⁸⁾، وعلى مستوى تخطيط التعليم في ليبيا عامة فإنه لا يوجد " أي خطة للعملية التعليمية في البلاد، بحيث تكون هذه الخطة مكتوبة تحدد فلسفة العملية التعليمية وأغراضها والهدف منها (النتائج المرجوة من العملية التعليمية)، بحيث تكون هذه الخطة منسجمة ومتكاملة مع برنامج وطني يشمل اقتصاد الدولة، و سوق العمل الذي تنوي توفيره... " (19)

كذلك "ضعف المنهج الدراسي المعتمد للمراحل التعليمية في البلاد، أو بالأحرى يمكن القول: إنّ المنهج الدراسي الليبي أولاً: غير مرتبط بخطة تعليمية محكمة، وثانياً: كون المنهج في جزء كبير، منه يعتمد على استيراد المنهج"⁽²⁰⁾ ويتأثر المنهج اللغوي بالسياسات التعليمية العامة، وهذا هو السبب الرئيس في تفشي الصراع اللغوي، أو بالأحرى انتصار العامية على الفصحى في الأوساط التعليمية في ليبيا.

ومن مظاهر تفشي العامية في الأوساط التعليمية ما هو ملحوظ بين أوساط المتعلمين من صعوبة في التمثيل اللغوي لما يدرسون فهما، وإنشاء، وكتابة، بمعنى: قد يفهم المتعلم

ما يقوله المعلم ولكنّه يجد صعوبة في التعبير عن الفهم بكلمات شفوية فصيحة، بينما يستطيع التعبير بالعامية، بينما من المستحيل أن يستطيع التعبير عن الفهم كتابية؛ لأنّه لا يملك من الكلمات الفصيحة شيئاً، ولأنّ العامية لا تسعفه في الكتابة. وهذا يدل على أنّ المعلم يستعمل العامية في شرحه للمتعلمين استعمالاً مفرطاً، إمّا لقصد التوضيح وتقريب الفهم للمتعلمين الجدد، وإمّا هو نفسه لا يتقن الفصحى وهو الآخر قد تأثر بالوسط الاجتماعي شأنه شأن المتعلم، فالمتعلمون أتوا إلى الأوساط التعليمية وهم مشبعون باللغة العامية من الوسط الاجتماعي والبيئي، وهذا أحد أهم أسباب انتقال الصراع اللغوي إلى الأوساط التعليمية.

وهذا ينقلنا إلى أسباب أخرى كثيرة أدت إلى انتقال الصراع إلى الأوساط التعليمية في البلدان العربية عامة، وفي ليبيا خاصة، وتغلغله فيها، ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

1. غلبة استعمال العامية في الوسط البيئي، والمحيط الاجتماعي، وهذه الغلبة للعامية في الوسط البيئي أيضاً واقعة بعدة أسباب، أهمها افتقارها لمجالات وفضاءات الاستعمال اللغوي، كالمندديات، والصالونات العلمية والثقافية، والمناظرات، والمقابلات الحوارية، والمسرح، والتمثيل، والمسابقات، والنشاطات الفكرية، وهذا واقع نتيجة الفقر الثقافي، فالثقافة ركن أساس في التمكّن من الفصحى نطقاً وكتابةً وفكراً.
2. التناقض بين الرؤى النظرية وتطبيقها على أرض الواقع، وهذه سمة بارزة عند المجتمعات العربية، ففي الدساتير: اللغة العربية هي الهوية، واللغة الرسمية، والقومية، وفي الواقع لا يوجد شيء من ذلك، وهو أيضاً سمة بارزة في الأوساط التعليمية على مستوى رأس الهرم تخطيطاً وتنفيذاً.
3. في الأوساط التعليمية لا يوجد تخطيط للغة العربية، ولا أهداف قريبة لتعلّم اللغة الفصحى واستعمالها، ولا مجالات كافية ومدروسة للتدرّب عليها نطقاً وفكراً وكتابةً، فلا إذاعة، ولا مسرح، ولا تمثيل، ولا مكتبات، ولا مسابقات، وقبل ذلك وفي صميم المادة لا يوجد اهتمام بمادة التعبير الشفوي والتحريري التي هي السلاح الفتاك بخطر العامية، والعلاج الناجع لداء غلبتها على الفصحى... وإذا كان هذا حالنا مع الأهداف القريبة فكيف الأمر بالأهداف بعيدة المدى (الاستراتيجية) من وراء تعلّم اللغة العربية، والتي تشجّع وتحفّز المتعلمين على تعلّمها في الحاضر والمستقبل، فاللغة العربية لا تعدو كونها مادة من المواد الدراسية التي يتوقف على النجاح فيها نجاح المتعلّم في الدراسة، والانتقال إلى السنة التي تليها أو نيل شهادة الإنهاء والتخرّج، يعني مادة خالية من روح الهوية والقومية... أمّا عن مستقبل من يتخصص في

دراساتها في المرحلة الجامعية فهو مقصور على التدريس، وحتى التدريس لا يكون برغبة، اللهم إلا الحصول على وظيفة ومرتب .

4. منهج اللغة العربية في مرحلة التعليم الأساسي وحتى في المراحل اللاحقة، ينظر إليه على أنه غاية ذاتا وتفصيلا، وليس وسيلة يقصد من ورائه تنظيم وترتيب المادة اللغوية، ومساعدة المعلم، وتنمية السلوك اللغوي وتعديله من خلال ممارسة الأنشطة اللغوية التي يجب أن تكون عبر سلسلة من البرامج التي تتيح المجال أمام المتعلم لممارسة اللغة وإتقان مهاراتها الأساسية: الاستماع، والحديث، والقراءة، والكتابة⁽²¹⁾ وهي أدوات التفكير السليم، والإبداع اللغوي، والتطور .

5. الأوضاع السياسية في البلدان العربية، وفي ليبيا، وتأثيرها بالخارج وتأثيراتها من الداخل، والاضطرابات، والنزاعات، التي ولدت حالة من عدم الاستقرار، والضعف، والتبعية، وفجوة كبيرة بين الساسة وشعوبهم، وبين المسؤولين والناس على مستوى الدولة والمستوى المحلي، انعدمت فيها روح الوطنية، والمسؤولية، والكفاءة، والدراية، وغلب عليها طابع القهر، والإذلال، والعداء.

6. ضعف مخرجات التعليم الجامعي في اللغة العربية، على مستوى إعداد أساتذة اللغة العربية خاصة، وعلى مستوى إعداد أساتذة المواد العلمية الأخرى عامة، وهم في مجموعهم يشكلون الوسط التعليمي، وحتى لو افترضنا مستوى لا بأس فيه في اللغة لدى الأساتذة المتخصصين فإنهم وحدهم لا يملكون العصا السحرية لسيطرة اللغة الفصحى على العامية في الوسط التعليمي.

الجانب الثالث - استراتيجيات تعلم اللغة ومجالات الاستعمال اللغوي: لا بد وأن تنطلق استراتيجيات تعليم اللغة العربية وتحقيق التوازن اللغوي بين العامية والفصحى في المؤسسة التعليمية من واقع المشكلات ومتطلبات المرحلة، وهذا يوفر علينا الوقت والجهد والتكاليف، ويضمن حلولا من الممكن تطبيقها، ولا يمكن افتراض وفرض استراتيجيات نظرية بعيدة عن الواقع، وهو ما أتى به التخطيط الرأسي بعيدا عن طبيعة المرحلة التي تتطلب نظرة قاعدية مناسبة.

وبما أن محور العملية التعليمية الأساس الذي يركز عليه التلميذ في تعلم اللغة العربية هو المعلم، فإن إصلاح واقع المعلم اليوم، ووضع استراتيجيات إعداده مستقبلا لهذه المهمة، لا بد وأن ينطلق من أسس واقعية مركزة، ويحددها البحث على النحو التالي:

1. **على مستوى معالجة الواقع، والتغيير والتطوير:** وضع منهج تأهيلي شامل وفق ما تتطلبه طبيعة المرحلة اليوم قابل للتحديث، من قبل خبراء في التدريب والتطوير،

وتفعيل مراكز التدريب الموجودة في كل نطاق تعليمي بحسب توزيع مكاتب التعليم في المناطق الليبية لتنظيم دورات تدريبية تأهيلية لمعلمي اللغة العربية في مرحلة التعليم الأساسي من (1-9)، مقسمة إلى: الشق الأول من الصف (1-3)، الشق الثاني: من الصف (4-6)، والشق الثالث: من الصف (7-9). وكل له إطاره التدريبي التأهيلي بما يتناسب مع متطلبات الشق، وبهذا نتخلص من الحشو الزائد المتلف للفائدة المنافي لطبيعة المرحلة والمتطلبات، وفي حال عدم إمكانية استيعاب البرنامج لكامل مرحلة التعليم الأساسي لما يتطلبه من إمكانات، فإنه من الممكن وضع خطط مرحلية مجزأة، بحيث تستهدف الخطة المراحل مرحلة مرحلة تصاعدياً، فتبدأ بالشق الأول، وهكذا.

2. التشجيع المادي ومنح أجور مجزية لمعلمي مرحلة التعليم الأساسي.
3. على مستوى الإعداد لكوادر جديدة ينبغي إعادة النظر في مؤسسات إعداد المعلمين القائمة اليوم، ففي جانب اللغة العربية هي أقرب لأن تكون مؤسسات إعداد لغويين أكاديميين لا معلمين لمراحل تعليمية مختلفة، وهي تستند إلى مناهج لغوية شمولية تستغرق وقتاً طويلاً، ولا تركز على الجانب التدريسي بشكل موجه ومركّز. من هنا يجب إنشاء أو تخصيص مؤسسات خاصة لإعداد معلمي التعليم الأساسي.
4. قدرة المعلم على توظيف التقنيات الحديثة وبالأخص القنوات التعليمية الإلكترونية، والتوجيه إلى الطرق الأمثل للتعامل مع قنوات التواصل الاجتماعي في جوانب التطبيق العملي محادثة وكتابة، فهي تتيح لتلاميذ المرحلة استظهار ما تعلموه من لغة وتوظيفه عن طريق ما تتيحه من تنوع في الاستعمال بين المحادثة والتعبير، والكتابة، والتعليق، والتحليل والاستنتاج، والرد، وإبداء الآراء والتفاعل... كذلك الممارسة العملية تتيح للتلاميذ سبل التفريق بين اللغة العامية والفصحى، والمقدرة على استعمال أيهما حسب المقام.

الخاتمة:

لم يتناول البحث المرحلتين التاليتين المتوسطة والجامعية، فمرحلة التعليم الأساسي الممهد المهم للمرحلتين التاليتين، فكل مرحلة تتطلب بحثاً مستقلاً ليكتمل عقد مكانة اللغة في المؤسسات التعليمية، وهنا في الخاتمة أكتفي بالإشارة إلى ملخص نستشف من خلاله أهمية المرحلة التي تليها، مرحلة التعليم المتوسط والتي تركز أساساً على مرحلة التعليم الأساسي، وهي حلقة وصل بين مرحلة التعليم الأساسي والمرحلة الجامعية، ومرحلة التعليم المتوسط فيها ينضج الطالب في استظهار المهارات وتطبيق النظري، والاعتماد

على الأنشطة، وبنهايتها يكتمل هيكل الدرس اللغوي، ويبلغ التوازن اللغوي شأوه، حيث طالب هذه المرحلة في الوضع الطبيعي يصل إلى درجة الفصل والتفريق بين اللغة العامية والفصحى مقالا ومقاما، وفيها يصبح الطالب قادرا على الاستنتاج والتحليل، وفيها يتهيأ الطالب للبحث والإنتاج المعرفي معتمدا على ذاته(22).

وهي مرحلة حساسة جدا يمر فيها الطالب بتغيرات فسيولوجية وبيولوجية تستدعيها طبيعة مرحلة المراهقة، ولها أثرها البالغ على التعلّم، وتعتمد عملية ضبط السلوك فيها على عدة عوامل من أهمها الاستقرار النفسي والاجتماعي والمادي للطالب، والنمو الطبيعي وغير الطبيعي لشخصية الطالب خلال مرحلة الأساس، وأي خلل في المرحلة السابقة سينعكس سلبا على هذه المرحلة.

أما معلم اللغة العربية في هذه المرحلة فلا بد أن يتمتع بمقدرة خاصة للقيام بأدوار متنوعة تتطلبها المرحلة، وهذه مهمة تقوم بها الجامعة .

وهذه الأدوار منها ما هو عام، ومنها ما هو خاص، أهم الأدوار العامة: دوره مرشداً، ومبتكراً، ومتابعاً للتطورات التكنولوجية وتوظيفها في تعليم اللغة، دوره باحثاً، دوره الإدراكي لطبيعة المرحلة العمرية وما يواجهها من أخطار، وما تتطلبه من أساليب وسلوكيات، وهذا ما يميزه عن مدرس مرحلة التعليم الأساسي . أما الأدوار الخاصة، فمعلم اللغة العربية في هذه المرحلة لابد وأن يتمتع بقدره في توظيف البرمجيات والتقنيات الحديثة التي تساعد المتعلمين على البحث الذاتي عن المعلومة والتحليل والاستنتاج.

القصور اللغوي لدى طلبة الثانويات العامة من الأمراض المتفشية التي لا تحتاج إلى تقصي وإثبات، شأنه شأن القصور اللغوي على المستوى العام ، إذ جل الطلاب الملتحقين بالجامعات يعانون قصورا لغويا في مرحلة التعليم المتوسط والثانوي في ليبيا خلال أكثر من عقد من الزمن هي من أعقد المراحل ، حيث ساد خلالها مناخ مضطرب أمطر الفترة بوابل من المشكلات الأمنية، والنفسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، غاب خلالها أي اهتمام بهذه المرحلة ، فطلاب هذه المرحلة كانوا رهن السياسات والاضطرابات، والحروب والخلافات، وكانوا وقود حرب أنت على الأخضر واليابس، في الوقت الذي تسارعت فيه وتيرة التطور التكنولوجي وبلغ التفجر المعرفي مدها . وأستاذ هذه المرحلة لم يحظ باهتمام جيد في القديم من حيث الإعداد في الجامعة، ولا في الجديد من حيث متابعة التطورات التكنولوجية، ومجالات استعمال اللغة، ومن أهمها

القنوات العلمية الإلكترونية، و(منصات التواصل). وتوظيفها في تعليم اللغة، ومن أهم ثمارها إتاحة المجال لطالب هذه المرحلة للاعتماد على الذات وتطوير نفسه لغوياً.

الهوامش:

1. الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (المتوفى: نحو 400هـ) الناشر: مكتبة العنصرية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1424 هـ، ص96-97.
2. البيان والتبيين، الجاحظ (ت 255هـ): ن: دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1423 هـ، 136/1.
3. مقالة بعنوان: مجال الصراع بين اللهجات والفصحى،:محمد عيّد، مجلة الآداب/ بيروت، السنة التاسعة 1961، العدد (9)، ص8.
4. موسوعة علوم اللغة العربية، إميل بديع يعقوب، ط/1/2006، ن/ دار الكتب العلمية بيروت، 20/5.
5. اللغة والثقافة دراسة أنثرو لغوية لألفاظ وعلاقات القرابة في الثقافة العربية. كريم زكي حسام الدين، ص46.
6. الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (المتوفى: نحو 400هـ) الناشر: المكتبة العنصرية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1424 هـ، ص96-97.
7. البيان والتبيين، الجاحظ (ت 255هـ)، ن: دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1423 هـ، 136/1.
8. مقالة بعنوان: مجال الصراع بين اللهجات والفصحى،:محمد عيّد، مجلة الآداب/ بيروت، السنة التاسعة 1961، العدد (9)، ص8.
9. انظر كتاب في فلسفة اللغة، كمال يوسف، ن/ دار النهضة للنشر/بيروت، ط/2/1978م، ص222.
10. انظر كتاب بعنوان لهجات العرب في القرآن الكريم دراسة استقرائية تحليلية عبدالله عبد الناصر جبري. ن/ دار الكتب العلمية بيروت. ص 120 الفصل الثاني اختلاف اللهجات بين القبائل العربية
11. انظر لسان العرب، ابن منظور، ط/3، ن/ دار الفكر بيروت، 395/5...
12. انظر بحثاً لنيل الماجستير بعنوان (الثنائية اللغوية عند تلاميذ المرحلة الابتدائية)، عيشي خديجة ، كلية الآداب، جامعة أدرار الجزائر، ص 13.
13. انظر مقالاً بعنوان التعدد اللغوي وسط المجتمعات العربية الواقع والمأمول، مغيث زروقي ليلي، مجلة أقلام الهند، العدد الأول يناير 2019،
14. انظر بحثاً بعنوان (آليات مقترحة لتطوير نظام إعداد معلم التعليم الأساسي في الكويت في ضوء خبرة فينلندا)، أحمد حمود الشمري، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد الثامن عشر/ 2017. وانظر بحثاً بعنوان (السلم التعليمي في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة واليابان وفنلندا دراسة تحليلية مقارنة) ، إعداد مجموعة طالبات، العدد 7 / 2021، مجلة شباب الباحثين، كلية التربية جامعة صوهاج.
15. - المنهج والكتاب المدرسي، رحيم علي صالح، وسماء تركي داخل، ط/1 - 2017، ن/ مكتب نور الحسن للطباعة والتنفيذ، ص20.

- 16 - المناهج (مفهومها، أسسها، عناصرها، تنظيماتها)، فؤاد محمد موسى، ط/ 2002، ن/ جامعة المنصورة، ص31.
17. من تعليم القراءة والكتابة في المرحلة الابتدائية (رؤية تربوية)، سمير عبد الوهاب، وأحمد الكردي، ومحمود جلال، ط/2-2004، ص7.
- 18 - المنظومة التعليمية في ليبيا (عناصر التحليل، مواطن الإخفاق، استراتيجية التطوير) ورقة مقدمة إلى المؤتمر الوطني للتعليم 15-17 /9/ 2012 طرابلس - ليبيا إعداد عبد السلام القلاي أستاذ بقسم الرياضيات - جامعة طرابلس مندوب ليبيا لدى اليونسكو، ص18 .
- 19 - التعليم في ليبيا المختنقات والتحديات وسبل المعالجة، صدر عن المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، أبريل 2016، ص13
- 20 - المصدر السابق .
- 21 - انظر كتاب تنمية مهارات اللغة العربية، السيد عوض الكريم، وأدم طه حسين، ط/2014، ن/ جامعة أفريقيا العالمية، ص4.
22. انظر بحثا بعنوان (دراسة مقارنة للتعليم الثانوي بكل من الصين والسويد وإمكانية الاستفادة منها في جمهورية مصر العربية)، إعداد: ولاء صقر، ودعاء جوهر، كلية التربية جامعة عين شمس، مجلة التربية المقارنة والدولية، العدد الثالث/ 2015، ص 368.

المصادر:

المؤلفات:

1. الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (المتوفى: نحو 400هـ) الناشر: المكتبة العنصرية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1424 هـ.
2. البيان والتبيين، الجاحظ (ت 255هـ) الناشر: دار ومكتبة الهلال، بيروت، النشر: 1423 هـ.
3. في فلسفة اللغة، كمال يوسف، ن/ دار النهضة للنشر/بيروت، ط/2/1978م.
4. لسان العرب، ابن منظور، ط/3، ن/ دار الفكر بيروت.
5. اللغة والثقافة دراسة أنثرو لغوية لألفاظ وعلاقات القرابة في الثقافة العربية. كريم زكي حسام الدين.
6. لهجات العرب في القرآن الكريم دراسة استقرائية تحليلية عبدالله عبد الناصر جبيري. ن/ دار الكتب. العلمية بيروت. ص 120 الفصل الثاني اختلاف اللهجات بين القبائل العربية.
7. من تعليم القراءة والكتابة في المرحلة الابتدائية (رؤية تربوية)، سمير عبد الوهاب، وأحمد الكردي، ومحمود جلال، ط/2-2004.
8. موسوعة علوم اللغة العربية، إميل بديع يعقوب، ط/1/2006، ن/ دار الكتب العلمية بيروت.

البحوث والدوريات :

1. انظر بحثاً بعنوان (آليات مقترحة لتطوير نظام إعداد معلم التعليم الأساسي في الكويت في ضوء خبرة فنلندا)، أحمد حمود الشمري، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد الثامن عشر/ 2017. وانظر بحثاً بعنوان (السلم التعليمي في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة واليابان وفنلندا دراسة تحليلية مقارنة) ، إعداد مجموعة طالبات، العدد 7 / 2021، مجلة شباب الباحثين، كلية التربية جامعة صوهاج.
2. التعدد اللغوي وسط المجتمعات العربية الواقع والمأمول، مغيث زروقي ليلي، مجلة أقلام الهند، العدد الأول يناير 2019.
3. (الثنائية اللغوية عند تلاميذ المرحلة الابتدائية)، عيشي خديجة ، كلية الآداب، جامعة أدرار الجزائر.
4. انظر بحثاً بعنوان (دراسة مقارنة للتعليم الثانوي بكل من الصين والسويد وإمكانية الإفادة منها في جمهورية مصر العربية)، إعداد: ولاء صقر، ودعاء جوهر، كلية التربية جامعة عين شمس، مجلة التربية المقارنة والدولية، العدد الثالث/ 2015، ص 368.
5. مقالة بعنوان: مجال الصراع بين اللهجات والفصحى: محمد عيد، مجلة الآداب/ بيروت، السنة التاسعة 1961.